الاجابة النموذجية لمقياس الاقتصاد النقدي

السؤال الأول: تحديد المقصود بالمصطلحات التالية: (06ن)

–نقود نائبة: وهي تنوب عن الذهب وتمثله تمثيلا كاملا (100%) ولكي تمثل هذه الأوراق الذهب تمثيلا كاملا لابد من توفر كفالة الحرية التامة في تحويل هذه الأوراق إلى ذهب وبالعكس دون قيد أو شرط، حيث تستمد قيمتها من إمكانية استبدالها بالذهب الذي يكون كاحتياطي لبنك الإصدار.

–الكتلة النقدية: تمثل الكتلة النقدية كمية النقد المتداولة في بلد معين وفي زمن معين,

–خلق النقود: يقصد بها قيام البنك التجاري بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة ليقوم المقترض أو المستفيد بإعادة القرض في إحدى المصارف، ثم يقرض المصرف هذه المبالغ مرة أخرى فيتم خلق مليون من مليون آخر لدى المصرف، فيصبح المليون مليونان فتنشأ نقود الودائع.

–السياسة النقدية التوسعية: يتم تطبيق هذه السياسة النقدية من طرف السلطة النقدية (البنك المركزي) في حالات الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد، أي عندما يكون التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي، وبالتالي يتخذ البنك المركزي إجراءات نقدية يسعى من خلالها إلى زيادة المعروض النقدي.

– السياسة النقدية الانكماشية: الهدف من اتباع هذه السياسة هو علاج ظاهرة التضخم عن طريق الحد من النقود مما يترتب عليه انخفاض دخول الأفراد مما يؤدي إلى الحد من انفاق الأفراد والمؤسسات

–نقود الودائع: وهي عبارة عن التزام للبنوك التجارية، ينشأ هذا الالتزام عن طريق إيداع الأفراد لمجموعة من النقود الورقية، أو فتح حساب للأفراد أو العملاء من أجل الاقتراض وتنتقل الوديعة من شخص لآخر عن طريق الشيكات.

السؤال الثاني: (07ن)

1- **النظام النقدي:** يقصد بالنظام النقدي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تحكم خلق النقود في المجتمع، وقد سميت الأنظمة النقدية بهذا الاسم نسبة إلى نوع النقود المستخدمة في تقسيمها الأساسي.

والنظام النقدي في أي بلد يجب أن يتوفر على مجموعة من الشروط وهي:

- توفر مجموعة المؤسسات النقدية الوطنية التي تختص قانونا بإصدار النقود، وما يرتبط بها من متغيرات بالزيادة أو النقصان، وتحدد قوانين الدولة وحدة النقد الوطنية والأجزاء التي تتكون منها.
- وهو يختص بالنقود وأنواعها المختلفة التي تستخدم في التداول داخل إطار الدولة وحدودها.
- يتضمن مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تحكم كمية النقود والتغيرات المرتبطة بها.

2–أنواع النظام النقدي المعدني: يتكون من شكلين من أنواع قاعدة الذهب:

أ.نظام المعدن الواحد: يتركز هذا النظام على معدن واحد ذهبا كان أم فضة، ويشمل كل من:

–نظام الفضة : عرف هذا النظام منذ القديم، واستمرت العديد من الدول في إتباعه حتى عام 1914، إلا أنه واجه صعوبة الاستمرار بسبب إقبال معظم الدول على إتباع قاعدة الذهب، فأصبح من الصعب الاعتماد عليه في المعاملات الدولية، مما جعل قيمة النقود الفضية تتدهور، وتم الانتقال الكلي إلى قاعدة الذهب كأساس للنظام النقدي.

–نظام الذهب: ويتشكل هذا النظام من:

+نظام المسكوكات الذهبية (1816–1914): يعتبر أقدم أنظمة الذهب المعروفة، حيث كانت النقود تسك من معدن الذهب، وتمثل قيمة الوحدة الواحدة منها ما تحتويه من ذهب، وكانت المسكوكات الذهبية هي الغالبة في التداول، وللعمل بنظام المسكوكات الذهبية داخليا وخارجيا يجب توفر **مجموعة من الشروط** وهي:

–تحديد قيمة ثابتة لوحدة النقد بوزن معين من الذهب الخالص، ولا يشترط أن تكون النقود الذهبية متداولة فعلا وإنما يكفي أن تكون النقود الورقية المتداولة قابلة للتحول إلى ذهب بلا قيد أو شرط.

–وجوب توفر حرية كاملة لصهر المسكوكات الذهبية، أي تحويلها إلى ذهب دون مقابل لمنع ارتفاع السعر السوقي عن السعر القانوني للذهب.

–قابلية أنواع النقود الأخرى للصرف بالذهب، وذلك عند حد التعادل، ومن البديهي أنه إذا كانت عملتان أو أكثر تسيران على نظام الذهب فإن سعر الصرف بينهما يتحدد على أساس قسمة الوزن المعدني الصافي لإحداهما على الوزن المعدني الصافي للأخرى.

–حرية تصدير واستيراد الذهب للمحافظة على القيمة الداخلية والخارجية للذهب.

وقد ظل العمل بهذا النظام إلى غاية الحرب العالمية الأولى، حيث أخذت البلدان بالتخلي عنه تدريجيا **بسبب استخدام الذهب لشراء العتاد الحربي**.

+نظام السبائك الذهبية: تم اعتماد هذا النظام بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ويعني هذا النظام أن الأوراق النقدية لم تعد قابلة للتحويل إلى ذهب في شكل قطع عملة ذهبية وإنما في شكل سبائك ذهبية، لا يقل وزن السبيكة الواحدة منها عن قدر معين يحدده القانون، ويقوم هذا النظام على **شرط أساسي هو**:

عدم وجود حرية لتحويل النقود إلى ذهب إلا في شكل سبائك ذهبية، قيمة أصغر سبيكة يساوي 7575 دولار أمريكي.

كان التحول إلى هذا النظام **بسبب** خوف الدول من خروج الذهب من خزائن الدولة مما يؤدي إلى عدم كفاية الاحتياطي وعدم التمكن من تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

–قلل هذا النظام من الإسراف في الذهب، وأبقى على حرية انتقاله من دولة لأخرى في شكل سبائك، كما ظلت أسعار الصرف ثابتة كما كان في النظام السابق.

في ظل هذا النظام لا يستطيع أي بنك توفير الذهب لكل الناس، كما أن توفيره يمكن أن يعتبر مكافأة لمن يكتنز النقود، لذلك كان الحل الوحيد هو بيع الذهب على شكل سبائك، مما يؤدي إلى عدم قدرة الأفراد على الشراء وكذلك بيع الذهب على شكل سبائك لأغراض معينة يحددها القانون كبعض أنواع الصناعات، وهو ما ترتب عليه اختفاء الذهب من التداول وظهور النقود الورقية.

+. **نظام الصرف بالذهب**: يعتبر هذا النظام آخر صورة من صور قاعدة الذهب، ويعني هذا النظام إتباع قاعدة الذهب بطريقة غير مباشرة، وفي ظل هذا النظام يتم تبديل عملة دولة معينة بالذهب من خلال وسيط هو عملة دولة أخرى، أي أن عملة أي دولة لا تتحدد على أساس الذهب مباشرة، وإنما ترتبط بنسبة ثابتة بعملة دولة أخرى تسير على نظام السبائك الذهبية.

ولهذا النظام ميزة اساسية وهي: عند احتفاظ الدولة بعملات أجنبية في بنوك لدولة المتبوعة، يؤدي إلى تحقيق فوائد مالية على أرصدتها من العملة الأجنبية، حيث يعتبر ذلك موردا ماليا إضافيا للدولة التي تسير على قاعدة الصرف بالذهب.

ب. **–نظام المعدنين:** في ظل هذا النظام تقوم الدولة بتحديد نوعان من النقود المعيارية كل منهما من معدن مختلف، ولكل منهما قوة إبراء غير محدودة لذلك ترتبط قيمة النقود الورقية المصدرة بكميات معينة من كلا المعدنين مثلا: الوحدة الواحدة تعادل 01 غرام ذهب أو 05 غرامات من الفضة، وكان **السبب** في التحول إلى هذا النظام هو:

* أن التغيرات التي يمكن أن تحدث في كمية أحد المعدنين كافية لأن تعوض أو توازن بالتغيرات المعاكسة في كمية المعدن الآخر، وهذا كفيل بتحقيق الاستقرار في العرض الكلي للنقود.

3. بعد الحرب العالمية الثانية وتداعيات ازمة الكساد الكبير، واجهت اقتصاديات الدول العديد من الصعوبات لمواجهة هذه الأثار أدت إلى انهيار قاعدة الذهب، وتتمثل هذه الصعوبات فيما يلي:

–عدم كفاية الكميات المتوفرة منه لمواكبة الطلب عليه ولمعالجة آثار الحرب العالمية الأولى ومواجهة نفقاتها الإصلاحية.

–عدم تكافؤ توزيع الاحتياطات الذهبية بين البلدان، حيث تركزت في بعض البلدان المتمثلة في: الو.م.أ مقارنة ببلدان أوروبا

–فرض بعض القيود على حرية استيراد وتصدير الذهب لإجراء التبادلات التجارية الدولية وفرض القيود الجمركية من طرف بعض البلدان بهدف تعزيز المركز الاقتصادي لها وتحسين أوضاعها المحلية.

–تعارض بعض السياسات التي اتبعتها بعض الدول لشروط وأحكام قاعدة الذهب، إذ قامت بعمليات التوسع في إصدار النقد دون أن يقابله قدر مناسب من احتياطات الذهب الواجب توفرها كغطاء نقدي، وذلك من أجل التوسيع في الاستثمار وتنشيط الاقتصاد لتجنب آثار الكساد الكبير

السؤال الثالث:(07ن): يستطيع البنك المركزي التأثير في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية من خلال مجموعة من الادوات الكمية (غير المباشرة)، **والمتمثلة في:**

1. **نسبة الاحتياطي القانوني:** حيث يتم تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني عند تطبيق سياسة نقدية توسعية من أجل تشجيع البنوك على زيادة منح الائتمان و العكس عند تطبيق سياسة نقدية انكماشية.
2. **سعر إعادة الخصم:** يتم تخفيض سعر اعادة الخصم على الأوراق المالية والتجارية عند تطبيق سياسة نقدية توسعية والعكس في حالة سياسة نقدية انكماشية.
3. **سياسة السوق المفتوحة:** ففي حالة تطبيق سياسة نقدية توسعية يدخل البنك المركزي مشتريا للأوراق المالية، من أجل طرح السيولة في التداول، والعكس في حالة سياسة نقدية انكماشية فإن البنك المركزي يدخل بائعا للاوراق المالية من أجل امتصاص السيولة من التداول.